■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٤- الصناعات الصغيرة وتحدياتها

أعد وقائع الحوار للنشر

ممدوح الشرقاوى*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى السادس عشر من صفر عام ١٤٢٥ هـ ، الموافق السادس من أبريل عام ٢٠٠٤ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة :

أ.أحمد عبد السلام	مستشار مالى واقتصادى
أ.د. حامد الموصلى	استاذ كلية الهندسة - جامعة عين شمس
أ.د. سلوى عبد الله الغريب	استاذ ورئيس قسم التصميم الصناعى - كلية الفنون التطبيقية - جامعة حلوان
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس هيئة التحرير
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.م. عزمى مصطفى	مدير عام المكتب الفنى - الصندوق الاجتماعى
أ.د علا الحكيم	استاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومى
أ. على جمال احمد	رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بالسادس من اكتوبر
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.م. مجدى شرارة	امين عام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل
أ.د. محسن الخضيرى	استاذ الاقتصاد الادارى - مدير ادارة البحوث بالبنك الاهلى المصرى

* أ. د. ممدوح الشرقاوى : مستشار بمركز دراسات الاستثمار والتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

اللواء محمد السعيد صالح	رئيس هيئة المعارض الدولية
أ.د. محمد عبد الحليم عمر	مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى - جامعة الازهر
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ. موسى عبد المنعم احمد	مدير ادارة المشروعات الصغيرة - وزارة التجارة الخارجية

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

صباح الخير .. بالاصالة عن نفسى ونيابة عن هيئة التحرير أشكر حضراتكم على قبول الدعوة لحضور دائرة الحوار وهى عن الصناعات الصغيرة وتحدياتها وهى رقم ١٤ من مصر وتحديات المستقبل حيث مضى منها ١٣ دائرة ونحن فى السنة السابعة حيث تصدر المجلة مرتين سنويا بموضوعات مختلفة تحت عنوان رئيسى .

عادة نترك المداخلات الاولى بحيث يغطى العضو اغلب ما عنده كمداخله اولى فى حوالى ١٠-١٥ دقيقة ، اما تعقيبات الجولة الثانية فتكون اقصر حيث تكون تعليقا على بعض الآراء التى قيلت ، وعادة من الناحية التنظيمية تفرغ الشرائط المسجلة ، وترسل هذه المداخلات لحضراتكم لمراجعتها مراجعة سريعة اذا كان هناك حاجة لاضافة جملة أو تعديل ثم تعطى لأحد الزملاء المسئول عن دائرة الحوار من قبل هيئة التحرير لكى يقوم بالتحرير النهائى.

أشكر د. ممدوح الشرقاوى عضو هيئة التحرير الذى كان مسئولا ولازال مسئولا عن دائرة الحوار الحالية فى اعداد مسودة الورقة التى وزعت على حضراتكم لتحديد المحاور الرئيسية كما يراها.

ودائما نقول هذه محاور ، اختار محور تعدد الجهات المسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة واختلاف تعريفها ومفاهيمها كمحور أول ، وان كان لى تحفظ على لفظ الجهات المسئولة، فهى الجهات ذات الصلة أو ذات الاهتمام افضل لانه ليس هناك جهة مسئولة منهم عن الصناعات الصغيرة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، المحور الثانى غياب المناخ الفعال للتوسع فى الصناعات الصغيرة، المحور الثالث تحديث الصناعات الصغيرة ومدى توافر منظومة التحديث والرابع عن ندرة تطبيق نظام التعاقد الجزئى، كان يمكن ان يكون عدد المحاور اكثر لكن سوف نسلخ واحدة من الثانية وكل الموضوعات متداخلة.

وأرجو من أ.د. ممدوح الشرقاوى أن يقدم عرضا سريعا لما جاء بالورقة كمقدمة للمناقشة.

ممدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية أكرر ترحيبى بحضراتكم جميعا فى هذا اللقاء.

ترجع الحاجة الماسة للاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة الى الدور الفعال الذى يمكن أن تقوم به فى مسيرة التنمية الصناعية . من بعض ملامح هذا الدور المساهمة الفعالة فى تكوين فرص عمل واسعة نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل . ومن ثم المساهمة بفاعلية فى حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج.

ونظرا لما تتميز به الصناعات الصغيرة من خاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل ، فإنها تقوم بدور فعال فى تنمية اقاليم المجتمع المختلفة ، ومن ثم تحقيق نوع ما من عدالة توزيع عائد التنمية الاقتصادية بين اقاليم المجتمع . كما أنه يمكن لهذه الصناعات تقديم الدعم الفعال للصناعات الكبيرة ، كما أنها عادة ماتستخدم مواد خام محلية رخيصة، وتعمل على جذب المدخرات المحلية الصغيرة ، والمساهمة بفاعلية فى تعظيم الصادرات .

ونظرا للدور المحورى الذى تقوم به الصناعات الصغيرة فى مسيرة التنمية الصناعية ، فلقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بدعم وتنمية هذه الصناعات. من ملامح هذا الاهتمام إنشاء وزارة أو هيئة تتولى تنمية الصناعات الصغيرة وفق المفهوم الذى تحدده لهذه الصناعات.

وفى مصر ، فإن هذه الصناعات تواجه العديد من التحديات التى تعرقل تنميتها . ونظرا لتعدد هذه التحديات ، فإن الورقة الحالية تركز على أربعة محاور للمناقشة وتبادل الرأى حول مواجهة تلك التحديات، ويتضمن كل محور عددا من التساؤلات ، وفيما يلى نطرح امامكم هذه المحاور.

المحور الأول : تعدد الجهات المسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة واختلاف تعريفها ومفاهيمها

على الرغم من أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة فى التنمية الصناعية فى مصر ، الا أنه لايوجد جُهة مسئولة عن تنمية هذه الصناعات مما حدا بالبعض القول "بأن هذه الصناعات بلا أب شرعى يرعى مصالحها" .

وفى ظل عدم وجود جهة مسئولة ، تعددت الجهات التى وضعت مفاهيم للصناعات الصغيرة ، منها مايلى:

- بنك التنمية الصناعية : عرف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التى لايزيد رأسمالها عن ٥٥٠ الف جنيه ولايعمل بها أكثر من ٢٠ عاملا.

- وزارة التخطيط : عرفت المنشآت الصغيرة بأنها " التى تقل اصولها الثابته مشتملة الارض والمبانى عن ٥٠ ألف جنيه".

- الهيئة العامة للتصنيع : عرفت الصناعات الصغيرة بأنها " المنشآت التى تبلغ تكاليفها الاستثمارية الى مايقارب المليون جنيه "

- اتحاد الصناعات المصرى : عرف الصناعات الصغيرة : بتلك المنشآت التى لايزيد إجمالى تكلفة الاستثمار بها عن ٥٠٠ ألف جنيه "

- وزارة التجارة الخارجية : وضعت ثلاثة تعاريف ، الأول ، ويتعلق بالمنشآت متناهية الصغر وهى التى يعمل بها من عامل الى ٤ عمال ، الثانى ويتعلق بالمنشآت الصغيرة وهى التى يعمل بها من ٥ إلى ١٤ عاملا والثالث ، يتعلق بالمنشآت المتوسطة التى يعمل بها من ١٥ الى ٤٩ عاملا.

- معهد التخطيط القومى : عرف الصناعات الصغيرة بأنها " المنشآت التى يعمل بها من١٠ الى ٥٠ عاملا" .

- الصندوق الاجتماعى للتنمية : على الرغم من اهتمام الصندوق الاجتماعى بتنمية الصناعات الصغيرة ، الا انه لايضع مفهوما أو معيارا من حيث عدد العاملين أو رأس المال لتعريف هذه الصناعات .

واذا اضفنا الى ماسبق بعض التعاريف التى تضعها المنظمات الدولية للمشروعات الصغيرة والتى قد تساعد فى اثراء الحوار ، فاننا نشير الى مايلى:

- قسم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة : يعرف المشروعات الصغيرة بأنها "المشروعات التى يعمل بها أقل من ٥٠ عاملا".

- البنك الدولى : يعرف المشروعات الصغيرة بأنها " المشروعات التى يعمل بها اقل من ٥٠

عاملا".

– منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : تعرف المشروعات الصغيرة بأنها " المشروعات التى يتولى ادارة كافة شئونها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها من ١٠ الى ٥٠ عاملا".

وفى ظل تعدد الجهات التى تتعامل مع الصناعات الصغيرة فى مصر وفق المفاهيم التى تحددها لهذه الصناعات ، أصبح من الصعب وضع استراتيجية واضحة لتنمية الصناعات الصغيرة.

وهذا يمثل عائقا كبيرا لتنمية الصناعات الصغيرة ويطرح للحوار مايلى:

١- ماهو المفهوم الأكثر واقعية للصناعات الصغيرة من حيث تحقيق أهداف التنمية الصناعية؟

٢- هل يستدعى الأمر انشاء هيئة أو جهاز لتنمية الصناعات الصغيرة ، أو اسناد هذه المهمة الى احد الأجهزة القائمة . وفى كلا الحالتين ماهى المهام التى يمكن ان يكلف بها الجهاز أو الهيئة المقترحة؟

المحور الثانى : غياب المناخ الفعال للتوسع فى الصناعات الصغيرة

لكى تعمل الصناعات الصغيرة بفاعلية ، فإن الأمر يقتضى توفير المناخ الفعال لهذه الصناعات بما يتفق وطبيعتها . ويتمثل تواجد المناخ الفعال ، على الأقل فيما يلى:

– تواجد النظام الادارى المبسط لقيام الصناعات الصغيرة.

– توفير الاراضى اللازمة لاقامة الصناعات الصغيرة.

– توافر البنية الاساسية اللازمة لاقامة الصناعات الصغيرة.

– توفير البيانات المتكاملة عن الصناعات القائمة والمقترح اقامتها.

– توفير المؤسسات التمويلية لتقديم الدعم المالى بما يتفق وامكانيات الصناعات الصغيرة.

– تواجد القوانين المتعلقة بالضرائب، والتأمينات على العمال، والرسوم الجمركية التى تتفق وطبيعة الصناعات الصغيرة.

– وجود صندوق لمواجهة تعثر وافلاس الصناعات الصغيرة.

ومما لاشك فيه أن عدم تواجد المناخ الفعال بدرجة كافية يشكل عائقا امام تنمية الصناعات

الصغيرة . وهذا يدعو إلى اثارة العديد من التساؤلات للحوار منها مايلى:

١- هل تعثر الصناعات الصغيرة يرجع إلى غياب استراتيجية واضحة لتنميتها- تواجد منافذ التسويق الفعالة وتبسيط اجراءات التصدير؟

٢- هل المستندات التى تطلبها الجهات المسئولة لاقامة الصناعات الصغيرة تتصف بالواقعية؟ واذا لم يكن الأمر كذلك ، فما هى الاسباب والحلول المقترحة؟

٣- هل حقق نظام الشباك الواحد لانجاز الاجراءات المتعلقة بمنح الترخيص لاقامة الصناعات الصغيرة نجاحا ؟أم أن الأمر يستدعى مزيدا من التطوير؟

٤- ماهو دور الجهات ذات العلاقة بالصناعات الصغيرة مثل الغرف الصناعية والتجارية ، والمجالس السلعية فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتنمية هذه الصناعات؟ وهل يعتبر هذا الدور كافيا ؟

٥- هل تقدم المؤسسات التمويلية القائمة احتياجات الصناعات الصغيرة من القروض والضمانات بما يتفق وامكانياتها ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك، فما هى الأسباب والحلول المقترحة؟

٦- هل يعتبر الدعم الذى تقدمه الهيئة العامة للمعارض فى مجال تسويق منتجات الصناعات الصغيرة كافيا، أم أن الأمر يقتضى وجود مؤسسات تسويقية متخصصة؟واذا كان الأمر يقتضى وجود هذه المؤسسات ، ماهى الأسباب التى تحول دون إقامتها ، وكيف يمكن التغلب عليها؟

٧- هل تتواجد القوانين المتعلقة بالضرائب ، والتأمينات على العمال ، والرسوم الجمركية التى تتفق وطبيعة نشاط الصناعات الصغيرة ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك ماهى أهم النقاط الواجب توافرها؟

٨- ماهو الدور الذى تقوم به وزارة التجارة الخارجية فى تنمية صادرات الصناعات الصغيرة؟ وهل يعتبر هذا الدور كافيا ؟

٩- هل حققت المناطق الصناعية الهدف المرجو من اقامتها فى تقديم الدعم الفعال لتنمية الصناعات الصغيرة من خلال توفير الأراضى ، المبانى، والكهرباء والمياه، والصرف الصحى؟ وهل تعتبر المناطق الصناعية العامة أكثر نجاحا من المناطق الصناعية الخاصة فى تقديم الدعم الفعال للصناعات الصغيرة؟

١٠- يؤدى تعثر نسبة من الصناعات الصغيرة للوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات التمويلية،أو عدم قدرتها على الحصول على استحقاقاتها من الغير الى تعرض بعض من هذه الصناعات للإفلاس، هل يمكن القبول بمبدأ إنشاء صندوق لمواجهة ذلك؟ واذا كان الأمر كذلك كيف يمكن تمويل هذا الصندوق؟

المحور الثالث: تحديث الصناعات الصغيرة ومدى توافر منظومة التحديث:

يدور نقاش واسع النطاق حول أهمية تحديث الصناعات الصغيرة ، ويرجع ذلك باختصار شديد إلى أن البعض يرى أن غالبية الصناعات الصغيرة القائمة يغلب عليها استخدام فنون إنتاجية غير متطورة، وهو مايحد من قدرتها التنافسية فى السوق المحلى والأسواق الخارجية . ومن ثم فإن تحديث الصناعات الصغيرة من خلال استخدام تكنولوجيات متقدمة يمكنها من إنتاج سلع أو منتجات ذات جودة عالية ، وطبقا للمواصفات العالمية، وبأسعار تنافسية . وهذا مايمكنها من المنافسة فى الأسواق العالمية ومنافسة السلع أو المنتجات المستوردة فى السوق المحلى.

ومما لاشك فيه أن تحديث الصناعات الصغيرة أمر مهم ، غير أن تطبيق ذلك يتطلب تواجد منظومة متكاملة تشمل على الأقل معرفة الصناعات المطلوب تحديثها ، واختيار فنون الانتاج الملائمة، وتوافر وتدريب العمالة ذات المستوى المهارى المطلوب ، وتوافر المواصفات اللازم تواجدها فى السلع أو المنتجات المطلوب إنتاجها ، وتوافر مراكز اختبارات الجودة ، وتوافر مراكز التصميم.

وهذا يدعو إلى إثارة العديد من التساؤلات للحوار من بينها مايلى:

١- هل تمتلك الصناعات الصغيرة الأموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات اللازمة للتحديث ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك كيف يمكن توفير هذه الأموال؟

٢- هل يمكن القول بأن تحديث الصناعات الصغيرة بفنون إنتاجية متقدمه سوف يفتح لها الاسواق الخارجية تلقائيا؟ واذا كانت هذه الفرضية غير صحيحة ، فما هو الحل ؟

٣- فى ظل وجود مشكلة البطالة ، هل يمكن الحديث عن تحديث الصناعات الصغيرة بصفة عامة؟ أو يجب أن يتم التحديث على أساس انتقائى لعدد من الصناعات الصغيرة؟

٤- هل يمكن الأخذ بصحة المقولة التى مفادها حتمية أن تكون السلعة ذات جودة عالية حتى تكون قادرة على المنافسة فى السوق الخارجى والمحلى ؟

٥- هل يقوم نظام التعليم الفنى ومراكز التدريب بتوفير قوة العمل التى تتفق وإقامة صناعات صغيرة متطورة؟

٦- هل تتوافر مراكز التصميم واختبارات الجودة من حيث العدد والانتشار الجغرافى بما يمكن من تحديث الصناعات الصغيرة؟ واذا لم يكن الأمر كذلك هل يمكن توفير المصممين والأموال اللازمة؟

٧- هل تتوافر المراكز المعنية باختيار أفضل فنون الإنتاج للصناعات الصغيرة ؟ وهل يمكن القول بأن حاضنات الأعمال التكنولوجية تقدم البديل ؟ واذا كان الأمر كذلك ففى أى الصناعات يتركز نشاط هذه الحاضنات؟ وهل تعتبر كافية من حيث العدد والانتشار الجغرافى ؟

٨- هل يمكن اعتبار نظام الامتياز التجارى" الفرنشايز" أحد الوسائل الفعالة لتحديث الصناعات الصغيرة ؟ واذا كان الأمر كذلك كيف يمكن تفعيل هذا النظام؟

المحور الرابع: ندرة تطبيق نظام التعاقد الجزئى

يلعب نظام التعاقد الجزئى Sub-contracting System بين المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصناعية الصغيرة دورا فعالا فى التنمية الصناعية خلال مراحلها المختلفة من خلال مايحققه من مزايا عديدة لكل من المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصناعية الصغيرة.

فبالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة يحقق لها هذا النظام العديد من المكاسب الاقتصادية منها مايلى:

- فى العديد من الصناعات تحتاج المنشآت الصناعية الكبيرة كميات من المنتجات النمطية المتعددة والتى تقتضى نوعا ما من التخصص . ومن ثم فهى الأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط الصناعات الصغيرة حيث يمكنها إنتاج هذه الأجزاء بتكلفة أقل.

- أن تعاقد المنشآت الصناعية الكبيرة مع اعداد غفيرة من المنشآت الصناعية الصغيرة يجنبها مخاطر عدم توافر الأجزاء المتعاقد عليها فى الأوقات المطلوبة بسبب تعطل الآلات لأى سبب من الأسباب.

- أن المنشآت الصناعية الكبيرة توفر الكثير من رأس المال الضرورى لشراء الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج الأجزاء المتعاقد عليها وكذلك رأس المال المطلوب لشراء الخامات اللازمة لتصنيع الأجزاء ، وتكاليف تخزينها.

- أن المنشآت الصناعية الكبيرة تحقق زيادة فى القيم المضافة لمنتجاتها حيث تكون أسعار التعاقد غالبا أقل من قيمة الأجزاء عند حسابها ضمن المنتج النهائى الذى تقوم بإنتاجه المنشآت الصناعية الكبيرة مما يرفع من مقدرتها التنافسية.

وعلى الجانب الآخر فإن المنشآت الصناعية الصغيرة تحقق العديد من المكاسب من خلال العمل مع المنشآت الصناعية الكبيرة حسب نظام التعاقد الجزئى، ومن أبرز هذه المكاسب مايلى:

- لما كانت مشكلة التسويق تعتبر أم المشاكل للصناعات الصغيرة، فإن الإنتاج لحساب الصناعات الكبيرة يقدم حلا فعالا لهذه المشكلة .

- أن الصناعات الكبيرة غالبا ماتقدم المواد الخام للصناعات الصغيرة بأسعار مناسبة ، وكذلك غالبا ماتقدم الدعم التكنولوجى للصناعات الصغيرة من حيث المعلومات المتعلقة بفنون الإنتاج المختلفة الأكثر فاعلية وأفضل مصادر الحصول على المطلوب منها.

وعلى الرغم من هذه المزايا التى يحققها نظام التعاقد الجزئى لكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ، الا أنه يكاد يكون غائبا فى مصر حيث لايزال العديد من الصناعات الكبيرة التى تقوم بإنتاج الكثير من المنتجات التى تشكل أساسا للأخذ بنظام التعاقد الجزئى لاتفضل الأخذ بهذا النظام.

وهذا مايثير العديد من التساؤلات من بينها مايلى:

١- هل تتضمن العقود المبرمة بين الصناعات الكبيرة التى تقوم بتجميع المنتجات النهائية على سبيل المثال السيارات، والحاسب الآلى ، والتليفزيونات ...الخ - والشركات الأم الأجنبية قيودا على تصنيع الأجزاء أو المكونات محليا مما يحول دون تنمية الصناعات الصغيرة من خلال الأخذ بنظام التعاقد الجزئى؟ واذا كان الأمر كذلك فإلى متى يستمر ذلك الوضع وكيف يمكن التغلب عليه؟

٢- هل يمكن القول بأن عدم تفعيل نظام التعاقد الجزئى يرجع الى عدم رغبة الصناعات الكبيرة فى التعامل مع الصناعات الصغيرة ؟ واذا كان الأمر كذلك فما هى الأسباب والحلول المقترحة؟

٣- هل يمكن القول بأن عدم توافر البيانات والمعلومات المتعلقة باحتياجات الصناعات الكبيرة وتطورها بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية لاتمكن من تفعيل نظام التعاقد

الجزئى؟ واذا كان الأمر كذلك ماهو الحل؟

٤- يشكل نظام التعاقد الجزئى مجالا واسعا للعديد من المنتجات الملائمة للنساء غير العاملات أو اللاتى يعملن بأجور متواضعة، ماهى الأسباب التى تحول دون تحقيق ذلك ؟ وكيف يمكن تفعيل دور المرأة فى تنمية الصناعات الصغيرة من خلال نظام التعاقد الجزئى؟

٥- هل يمكن أن يشكل تعدد نوعيات المنتج فى صناعة ما - ولتكن صناعة السيارات، والصناعات الالكترونية...، الخ - عائقا أمام تواجد نظام التعاقد الجزئى ؟ واذا كان الأمر كذلك ماهى الحلول المقترحة ؟

٦- هل تشكل سلوكيات الوكلاء التجاريين وتجار التجزئة عائقا أمام إقامة الصناعات الصغيرة التى تقوم بإنتاج المكونات لاسيما اللازمة لصناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية ؟ واذا كان الأمر كذلك ماهى الحلول المقترحة؟

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة اننا عادة نسأل فى بداية كل ندوة هل هناك رغبة ان نتناول المحاور كل محور على حدة وبالترتيب ام تكون المداخلة حيث يتحدث المشارك فيما يريد من المحاور الاربعة، دائما اجد الجميع يفضلون ان يترك كل مشارك يقول مايشاء ، لذلك سأطرحها مفتوحة حسب رغبة المتحدثين.

المحور الأول : تعدد الجهات المسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة واختلاف تعريفها ومفهومها:

محمد عبد الحليم عمر

أوجه خالص الشكر والتقدير لمعهد التخطيط القومى ولادارة هيئة تحرير المجلة على هذه الدعوة الكريمة والتى تتضمن فى نفس الوقت عتابا لاننا جيران وعملنا واحد وهذه اول مرة ادخل المعهد كمشارك فى ندوة من ندواته لقد دخلته كباحث كثيرا جدا ، لكن هذه اول مرة ادخله كمشارك فى أحد لقاءاته العلميه رغم اننا لاننساهم ابدا بدعواتنا فى ندواتنا ومؤتمراتنا.

الحقيقة الورقة التى قدمها د. ممدوح رائعة ومعدة من خبير وبالتالى انا لا أناقش الورقة ولا أستطيع ان اضع نفسى موضع الحكم عليها وانما على الموضوعات الواردة فيها .

فى البداية هذا اللقاء مهم جدا لان هناك مشروع قانون فى مجلس الشعب ، انتهت مناقشته فى مجلس الشورى وانا على صلة باللجنة الاقتصادية واعضاءها اعرف منهم أولاباأول الى اى مدى وصل القانون ، هم يسألون اسئلة كثيرة جدا ، فوكيل اللجنة كان لدى من اسبوع وكان يسألنى عن بعض الاشياء التى اتمنى ان نصل بنتائج هذا الحوار اليهم لان هناك نقاطا هامة مطروحة حول مشروع القانون .

اول هذه النقاط فى عنوان الندوة ، القانون سيصدر بعنوان قانون المشروعات الصغيرة ، وقد عرفت ان هناك اتجاها لتغيير كلمة مشروعات الى منشأت فهل الافضل تسمية صناعات ام مشروعات ام منشآت ؟ فالنقطة الاولى ان دائرة الحوار حول الصناعات الصغيرة الاسم المشهور المشروعات وقد بدلوه الى منشآت فالبداية فى التسمية .

الشىء الثانى موضوع التعريف ، نحن نعلم ان تعريف المشروعات الصغيرة تعريف تحكمى لأنه يختلف من دوله الى اخرى حسب ظروفهعا ، لايوجد تعريف واحد، وهو يقوم على معيارين ، المعيار الاول عدد العماله ، والمعيار الثانى حجم رأس المال ، لن أعرفها بخصائصها مثل انها لاتستخدم تكنولوجيا متقدمة أو ...أو ...الخ ، انما هذان هما المعياران السائدان.

وكما عرض د. ممدوح توجد تعريفات متعددة للمشروعات الصغيرة هنا لبعض الدول وبعض التعريفات على مستوى العالم ، وأناكنت خلال هذا العام فى ثلاث جهات اندونيسيا والجزائر واليمن وظروفهم مثلنا ولدى ١٢٠ بحثا فى هذه المؤتمرات الثلاثة ولم نجد دولة مثل الاخرى وبالتالى مشروع القانون وضع تعريف رأى أنه يناسب ظروف مصر ومازال هذا التعريف محل أخذ ورد فى اللجنة الاقتصادية الى الآن.

الشىء الثانى انه يجب ان نفرق بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، المتوسطة باللغة الموجودة الآن التى فى حدود مليون جنيه تستطيع ان تصل إلى مصادر التمويل الرسمية فهى تكاد تكون قريبة من المشروعات الكبيرة ، فنحن نعلم ان ٩٧٪ من عدد المشروعات فى مصر مشروعات صغيره ومتوسطة ، منها ٩٢٪ متناهية الصغر، وباقى ٨٪ متوسطة وصغيره ، وبالتالى عندما نأتى لتعريف هذه المشروعات ، مشروع القانون وضع التعريف وقد استرشد بتعريف وزارة التجارة الخارجية فذكر ان متناهية الصغر هى التى يعمل فيها من ١-٤ عامل ، الصغيرة من

٥-١٥ عامل ، المتوسطة من٤٩-١٥٠ عامل ، هذا المعيار أخذ معيار العمالة ولم يأخذ معايير اخرى موجودة .

فى المحور الأول ايضا ، الجهات أو الاشراف أو تعدد الجهات المسئولة وكما قال الدكتور عبد الفتاح ناصف ليست مسئولة ، هى جهات ذات صلة لأنه يعمل لدينا كما قلت ٤٠ برنامج وهذا حسب تقرير وزارة التجارة الخارجية فى مجال التمويل والرعاية منهم ١٠ جهات مصرية منهم بنكان فقط والباقى برامج اجنبيه مثل المشروع الكندى ، والمشورع الامريكى ، والمشروع الالمانى يعملون فى هذا المجال بجانب المنظمات غير الحكومية كما نعلم والجمعيات المنتشرة العديدة للصناعات الصغيرة ورجال الاعمال وخلافه فهذه جهات ذات صلة ، وقد تبين ان هذه الجهات ليس بينها رابط فلا بد من وجود جهاز لينسق بين هذه البرامج والجهات اولا ، وثانيا ليرعى هذه المشروعات، فطبعا مشروع القانون الجديد المقترح جعل الصندوق الاجتماعى للتنمية هو المسئول الأول عنها.

بالنسبة لتجارب الدول الاخرى ، فى الجزائر توجد وزارة الصناعات الصغيرة أو المشروعات الصغيرة فى اندونيسيا يوجد وزارة التجارة الداخلية هيئة قومية للصناعات الصغيرة وهى جهة مركزية ، مشروع القانون الذى سيصدر قريبا اختار الصندوق الاجتماعى ، واذا اقر قبل ان تصدر المجلة فان حديثنا ومقترحاتنا لن تصل إليهم.

لكن هناك اعتراض على الصندوق الاجتماعى ، لأن الصندوق جهاز مماثل للأجهزة الاخرى العاملة فى مجال رعاية وتمويل المشروعات الصغيرة ، فكيف يقوم بدور الرئاسة لها والتنسيق بينها ، فهل الصندوق سيستطيع الممارسة لعمله مع التنسيق بين هذه الجهات ورئاستها وهو منافس لها وان وجوده فى السلطة العليا لهذه المشروعات يجعله يتحيز وبالتالى تتوقف المشروعات ومن ثم فهل نحن فى حاجة الى وزارة او الى هيئة قومية للمشروعات الصغيرة أو الابقاء على الصندوق الاجتماعى للتنمية مع تغيير دوره كممول الى دوره كمسئول أعلى.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الموضوع الاول الخاص بالتعاريف لن تنتهى المناقشة فيه الى شىء محدد ، الاخ عبد السلام فى الاوراق التى امامى واضع مرفق بمعايير تحديد الصناعات الصغيرة فى كثير من الدول ، الغالبية أو العدد الأكبر يأخذ حجم العمالة أو العمالة ورأس المال فى أقل من ٣٠٪ من الدول تم

رصدها فى هذا الملحق ، ليس هناك الا دول محدودة جدا التى أخذت رأس المال وحده كمعيار للصناعات الصغيرة.

بالنسبة للقانون فقد ضم الصناعات الصغيرة مع الصناعات متناهية الصغر ، المشكلة فى مصر عندما نربط الاثنين ببعضهما بهذه الدرجة فانها تسبب لنا ازعاجا شديدا ، لأن القاعدة الاحصائية فى مصر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يصدر كل فترة حصرا شاملا بالصناعات وتبدأ من ١٠عمال فأكثر فيأخذ من ١٠-٤٩ عامل كصناعات صغيره وبعدها متوسطة وكبيرة ، فعندما نأتى للبحث عن بيانات للصناعات متناهية الصغر ، رغم ان الكثير من الدراسات تقول إنها ٩٧٪ أو ٩٥٪ هذه كلها تقديرات مبنية على الحصر بالعينه.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لم يحاول أن يوجد عبر تاريخه حصرا شاملا للصناعات متناهية الصغر ، وانما اقصى مايفعل كل ١٠ سنوات يعطى حصرا بالعينه الجهاز لايعطى حصرا شاملا للصناعات دون ١٠ عمال ، لأنه ليس لديه اطار كامل ، انما من ١٠ عمال فأكثر حتى الصناعات الكبيرة تجد لها حصرا شاملا كل فترة ، نحن عملنا بحثا للصناعات الصغيرة حسب التعريف الموجود بالورقة التى اعدها د. ممدوح الشرقاوى من ١٠-٤٩ عامل وهو حصر شامل للصناعات .

هنا سآتى الى النقطة التى اثارها د. محمد عبد الحليم فى مداخلته وهى فكرة صناعة أم منشأة ، نحن حديثنا فى هذه الندوة عن الصناعة كصناعة تحويلية ، كلمة صناعة فى التعبير الدولى industry تشمل النشاط الخدمى والنشاط التحويلى ، فالنشاط الاقتصادى يشمل خدمة وصناعة، ومناقشاتنا هنا مرتبطة بالصناعة التحويلية.

اذا تكلمت عن منشأة ، ممكن السباك الذى لديه محل يكون منشأة يتساوى مع الطبيب الذى لديه عيادة ، يتساوى مع محل منتجات البان، بحيث نجد أن الصناعات التحويلية مع الخدمات تحت تعبير منشأة ، فالمنشأة هنا ليست تعبيرا دقيقا اذا كنا نقصد الصناعات التحويلية ، ولكن تعبير شامل كمنشأة بصرف النظر عن كونها نشاطا صناعيا بالتعبير المفهوم لكلمة صناعة وهى الصناعة التحويلية أو نشاط خدمى ، المنشأة تشمل الجميع ، الصناعة فى التعبير الدولى تشمل الجميع وان كنا فى اللغة العربية نترجمها كنشاط ، والنشاط أعم ، والصناعات التحويلية أخص ، الذى نتحدث

عنه هو الصناعات التحويلية ، الذين كانوا من ١٠-٥٠ عامل عام ١٩٩٠ كانوا ٥٠٠٠ منشأة وكانت دراسة على جميع الوحدات ذات النشاط التحويلى التى فيها حجم عماله ١٠-٤٩ كانت نسبة عالية مخابز ، زادت الى ١٥ ألف منشأة.

ما أود قوله إن الدخول فى اضافات عديدة للتعريف تؤدى الى مشاكل ، فمثلا اذا قلت تكون فيها تكنولوجيا بسيطة ، مامعنى تكنولوجيا بسيطة ؟ فى سويسرا الصناعات الصغيرة صناعات ساعات ، لاتقول لى تكنولوجيا بسيطة ، الدخول فى هذه التعريفات بآراء غير مدروسة تعتبر صعبة لأن الساعة تعمل فى سويسرا فى صناعات صغيرة ومصنع رئيسى للتجميع فكيف اسمى التكنولوجيا التى تعتمد عليها صناعة الساعات تكنولوجيا بسيطة ، لذلك أول ما أتجاوز العمالة أدخل فى مشاكل لا حصر لها فى التعريف.

وليس فقط التعريف، ايضا طريقة التطبيق بالنسبة للتعريف من السهل ان تطبقه عندما نتكلم عن حجم العمالة، بينما تجد صعوبات لا حد لها حينما تدخل فى الاستثمار، وليس هذا فحسب، ففى بلد مثل مصر، عندما تتحدث مع صاحب المصنع لاتصل معه الى نتيجة خاصة اذا حدثته عن النواحى المالية ونسبة الاجابة الصحيحة تكون محدودة جدا.

محسن أحمد الخضيرى

بسم الله الرحمن الرحيم .. سأرجع الى تاريخ قديم كنا نتكلم فيه عن المشروع الصغير الحجم وسأستخدم فيه التعريف السويسرى للمشروعات صغيرة الحجم الذى اشرت اليه سيادتك Client Projects هى ان المشروع صغير الحجم هو مشروع جنينى قابل للنمو ، بمعنى اننى لا أضع تعريفات ساكنه تضع حدودا وقيودا ، حدود العماله ، رأس المال ، هذه كلها محل اختلافات .

تعرف الامم المتحدة المشروع صغير الحجم أنه الذى يقل رأسماله عن ٥ مليون دولار ، لكنى اتكلم عن الفكر الذى يدخل الزمن والحركة والهدف المستقبلى باعتبار ان الاقتصادات المستقبلية هى محور اقتصادات عصر العولمة وعصر مابعد الحداثة الاقتصادية ، ونعرف المشروع صغير الحجم هو مشروع اقتصادى جنيني قابل للنمو السريع ولايوجد فى الاقتصاد مايسمى بالسكون أو مع اعتبار عوامل اخرى غير موجودة أو مع ثبات عوامل اخرى هذا الكلام انتهى منذ زمن بعيد وبالتحديد منذ عام ١٩٦٥ عندما دخل فكر الحداثة ومابعد الحداثة.

اذا المشروع صغير الحجم لايمكن ان اضعه فى قالب لايجعله ينمو بمعدل سريع فالمشروع صغير الحجم لكى ينمو بمعدل سريع باعتباره جنينى والجنين هو أعلى معدلات النمو فى جميع الكائنات الحيه لابد أن يتوفر له حضانه ، ورحم ، هذا الرحم هو المناخ أو الاطار الذى يمكن من خلاله ان ينمو ويستوعب اولاعددا متزايدا من العمالة ولايقف عند حد معين للعمالة، وثانيا استثمارات متراكمة قائمة اساسا على القيمة المضافة وعلى التكوين الرأسمالى والتراكم الرأسمالى، وأعيد للاذهان ان أكبر مشروعات السيارات فى الولايات المتحدة الامريكية كان منشأها ورشة شركة فورد ، وأعيد للاذهان ايضا اكبر مشروعات انتاج السيارات، السفن ، انتاج جميع المنتجات فى اليابان كان اساسها مشروع صغير الحجم ، مشروع الترانزستور الذى قام عام ١٩٤٨ فى اليابان كان يعتمد على مشروعات صغيرة الحجم تعمل فى اطار الصناعات المغذية المتكاملة ، ايضا لأنه مشروع جنينى قابل للنمو السريع يحتاج الى تغذية دائمة ومستمرة فى ظروف تستطيع ان تجعله يحقق كلا من القيمة المضافة والتكوين الرأسمالى والتراكم الرأسمالى الى التطور التكنولوجى واستيعاب الجنين.

اذا نحن فى حاجة الى ايجاد منظومة تفاعلية استهدافيه يكون مدخلاتها ونظام تشغيلها ومخرجاتها هى المشروعات صغيرة الحجم القابلة للنمو السريع فى محاورها الرئيسية الاربعة التالية:

أولا: محور الانتاج بحيث يكون الانتاج تفاعليا.

ثانيا: محور التسويق بحيث يكون التسويق ابتكاريا تفاعليا قائما على تطور الاشباع الارتقائى.

ثالثا: المحور التمويلى واخي وصديقى وحبيبى د. محمد عبد الحليم عمر اشار وافاض ، لدينا نظم تمويلية قائمة على اتاحة التمويل بدون نقود اذا اريد استخدامها، ولاتوجد مشكلة تمويل فى العالم بأجمعه بما فيها مصر ولكن توجد مشكلة الفكر الابتكارى التمويلى الذى صاغ نفسه فى أنماط جديدة ويرفض القوالب الجامدة المصره على وجودها الآن.

رابعا : محور تنمية الكوادر البشرية باعتبار ان المشروع الصغير يمتلك من المرونه الكثير نحو التحول من مكان الى مكان آخر ، من مجال الى مجال آخر ، من نشاط الى نشاط آخر ، من تواصل امكانية الى تواصل امكانية اخرى وبمرونه كامله لايملكها المشروع المتوسط أو كبير الحجم .

هذه المحاور الأربعة تعطى ابعادا جديدة لمفهوم تعريف المشروع صغير الحجم ، ليس فقط باعتباره مشروعا جنينيا يتمتع بخاصية النمو السريع ولكن ايضا باعتباره كائنا حيا له هدف وله

متطلبات وجوده ، له أساس ارتكازى للتعامل مع الآخرين ، وهو لم ينشأ كجزيرة منفصله ولن يستمر أبدا كجزيرة منفصله ولكن هناك من الكبارى الواصله والجسور التى تجعل مابينه وبين الصناعات الاخرى والمشروعات الاخرى علاقات تدفق وتواصل دائم ومستمر.

اذاً نحن لا نتكلم عن المشروع الصغير الحجم باعتباره هو المشروع الحرفى الذى يقف عند حدود الحرفى ولا باعتباره المشروع الانتاجى العائلى الاسرى الذى لايتجاوز حدود العائلة ، ولا باعتباره تلك الورشة ضعيفة الامكانات محدودة القدرات التى لا تملك طموحا ، انما نحن نتكلم عن فلسفة اخرى طبقها الكثير من دول العالم ونجح بها ومن خلالها وفيها.

حدود المشروع صغير الحجم هو السماء بانطلاقتها وركائزه هى الارض باتساعها وآفاقها ، وموارده هى موارد الانسانية جمعاء ، اذا كان يملك هذا الطموح وتلك القدرة ويملك معها قواعد الرغبة حتى يكون اداؤه متعاظما.

اذاً نحن فى حاجة الى كسر هذه التعريفات المقننه التى حاولت طوال ٢٠ سنة تدريس بالجامعة للمشروعات الصغيرة ان ازيحها كلما ازحتها عادت مرة اخرى، عمال، رأس مال، كلام فارغ لابد ان نخرج منه لأن العالم كله خرج منه ونجح، لكن نحن مصرون على القوالب الجامدة، كيف نتحول من- الى ونحن داخل قالب جامد، اليابان استخدمت هذا التعريف "مشروع اقتصادى جنينى يتمتع بخاصية النمو السريع"، لو ان شركة سوزوكى، لو أن شركة ميتسوبيشى ، لو ان شركة من الشركات اليابانيه جمدت عند الورشة لما تقدمت كذلك الحال فى سويسرا ، انا انقل تجارب كثير من دول العالم نجحت فيها ، اذاً نحن فى حاجة الى التطوير لهذه المفاهيم، لايجب بأى حال من الأحوال ان نقف عند مفهوم جامد، بل يتعين ان ندخل اعتبار عنصر الزمن الديناميكى الحركى فى اطار هذا المفهوم.

اذاً نخرج الى بعدين رئيسيين فى مفهوم المشروع صغير الحجم: البعد الأول هو بعد الحالة الديناميكية انه مشروع متتابع المراحل ، لديه خطة للنمو السريع ، البعد الثانى هو بعد العملية التشغيلية للمشروع صغير الحجم أو لأنه لايمكن بأى حال من الاحوال ان أعمل برنامجا قوميا للمشروعات الصغيرة وأرى أن الكلام الجميل الذى سبق أن قرأته والذى فى يد صديقى د. محمد عبدالحليم دراسة معمولة لكن هذه الدراسة اغفلت حقيقة المشروع الصغير ، يتحدث عن المشروع الحرفى ، المشروع العائلى ، الورشة الصغيرة ، ثم الاكثر ايلاما هذا التعريف غريب الشكل الذى ظهر الى الوجود منذ ٥-٦ سنوات المتناهية الصغر ، هل محكوم علينا ان لا نخرج من هذا التخلف الشديد الذى نعانيه الان ، أنا أريد أن اتحول من المفهوم الذى يضع قيودا على النمو الى مفهوم النمو

العادى وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

سأقول كلمة سريعة تعليقا على ماقاله د. محسن الخضيرى المشكلة حينما نتحدث عن التحديات الموجودة وضعف البيانات ، فكما تفضل د. محسن بعدد من الافكار فى المفهوم العام للمشروعات الصغيرة بصفة عامة، قد تكون مفيدة جدا، حتى هذا النمو كيف نحكم عليه الا اذا كان لدينا مبررات هذا النمو، وماهى مبررات هذا النمو ؟

انا اتكلم عن جامع للبيانات سيحضر لى المشروعات التى يمكن ان نسميها مشروعات صغيرة، من زاوية اخرى كيف اسمى اى تعريف بأنه جامد ويحدد ويعطل نموا، التعريف لايعطل شيئا، فأنا عندما اقول ان هذا المشروع الذى به عماله من ١٠-٥٠ عامل كأحد التعريفات، ليس معنى ذلك اننى اقول له توقف عند ٥٠ عامل، ربما يصل الى ٥ مليون عامل فى المستقبل .

التعريف الموجود لايحد من حركة اى مشروع فى النمو ، يمكن ان يتحول المشروع الى مشروع متوسط ثم كبير لا أحد يوقفه ، لا أحد يقول له لاتتقدم انت اسمك مشروع صغير، انت اقل من ٥٠ عامل فيجب تستمر اقل من ٥٠ عامل، لايمكن ان يوقف التعريف اى مشروع عن النمو، وهذا التعريف نتكلم فيه فى الوزارة وفى اى مكان، التعريف لايوقف نمو اى مشروع اطلاقا، هذا تعليق بسيط ويمكن للغير التكمله..

حامد الموصلى

بسم الله الرحمن الرحيم . طبعا شكرا لدعوتى للندوة ، والحقيقة ان اغلب الموجودين اعرفهم، ومنهم د. سلوى غريب التى عملت معنا منذ عام ١٩٨٩ ، فأنا سعيد جدا بتواجدى ضمن هذا الجمع الرائع كنت احب قبل أن نناقش التعاريف ، لابد أن يكون فى ذهننا ماهو الهدف؟ ماهو الغرض؟ أعتقد اننا نتحدث عن قطاع اولى بالرعاية ، ان هناك بعدا اجتماعيا نريد أن نحققه، وهذا يهدينا الى اختيار التعريف الافضل، ليتنا نستطيع ان يكون التعريف من ١-٤٩ عامل ، حتى لانترك أحدا، ثم اننا لايكون هدفنا تسهيل عمل موظفى التعداد يعنى دعونا لا نهمل القطاع غير الرسمى للصناعات الصغيرة لمجرد صعوبة تعداده، ليس الحصر هو الهدف الاساسى ، وانما الهدف هو تحقيق اعلى مشاركة ممكنه من ابناء الشعب المصرى فى التنمية، لذلك أود أن يكون مسمى الصناعات

الصغيرة مشروعات وليس منشآت ، لماذا ؟ لأن المشروعات الصغيرة تبدأ من الحقل، تبدأ من رأس الغيط، تبدأ من حدائق الفاكهة، من المنزل ، والصناعات المنزلية دورها هام جدا فى تحقيق اكتفاء الاسرة الذاتى وانها يمكن ان تتحول بعد ذلك للتوجه نحو السوق ، لذلك ليتنا نتكلم عن مشروعات وليس منشآت.

نحن نتكلم عن الراعى للصناعات الصغيرة، هل يكون الصندوق الاجتماعى ام غيره؟ يخيل لى اننا حصرنا تفكيرنا فقط فى الصندوق الاجتماعى، أحس أن الكائنات العملاقة جدا من الصعب ان تصل الى كيانات صغيرة جدا ، نحن فى حاجة الى وسيط مرن وقادر اكثر على الوصول الى المنتج فى كل مكان ، انا بصراحة افكر فى ٤٣٠٠ قرية مصرية وكفر فى النسيج الاجتماعى الحضارى الحى الموجود فى كل مكان ، فى أقصى اقاصى الريف وأيضا فى احياء المدينة ، لماذا لاتكون الهيئة الراعية للصناعات الصغيرة هيئة مدنية؟

احيانا احس أن نسبة الحكومية فى دمنا اصبحت مرتفعه ، واقول ان هذه الهيئة المدنية يمكن أن يكون لديها مرونه اكثر من الهيئة الحكومية ، يمكن ان يكون لها قدرة على الوصول out reach لجهات مانحه، لجهات تمويلية ، أحس احيانا انه يجب فى البداية ان نضع منهجية للنهوض بالصناعات الصغيرة ثم نبحث عن احسن طرف ينفذ هذه المنهجية بمعنى لانضع العربة امام الحصان، أو لاننظر الى مانريد وماهو الهدف ثم نبحث عن الكيان الذى سوف نحمله هذا العبء الكبير، يخيل لى أنه بالنسبة للصندوق الاجتماعى ستكون المهمة ثقيلة وقد لايكون هو الأفضل للقيام بها وشكرا.

احمد عبد السلام

نحن اذا استمرينا فى الحديث عن التعاريف سيضيع اليوم كله ، المفروض ان بعض التعريفات قالت العمالة ورأس المال وهو كلما كان variable اقل من التعريف ، كلما كان اسهل فى عملية التطبيق، لانعقد العملية وبحيث يكون التعريف فيه مرونه كبيرة جدا ويكون قابلا للتعديل طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلد.

لقد أعطيت سيادتك ورقة بجميع التعريفات فى العالم نحن جمعناها، نحن اهملنا هذه التعريفات ووضعنا ماهو مناسب لمصر ، بالنسبة لحجم العمالة ، الزملاء نسوا شيئا مهما ان رقم العمالة لابد أن يكون مربوطا مع التأمينات الاجتماعية ، لماذا؟ انا عشت فى مطبخ القطاع العام ،

وعشت فى المطبخ الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، معظم العمال فى القطاع العام كانوا يذهبون للشركة للتوقيع ثم يذهبون للعمل بالقطاع الخاص ، فعدد العمالة ليس هو العامل المهم.

بالنسبة لرأس المال ، فأنا اعترض على رأس المال لأن هناك حقوق الملكية وهى رأس المال وكل الاحتياطيات وحساب جارى اصحاب المنشأة ، وأنا أرى ميزانيات كثيرة جدا قطاع خاص ، نجد رأس المال عشرة آلاف وحقوق الملكية ٢ مليون لان هناك ارباحا مرحلة واحتياطياتا مرحلة من السنوات القديمة.

لدينا المشروعات متناهية الصغر وهى شغلة وزارة الشئون الاجتماعية ، لأن متناهية الصغر عبارة عن واحدة لديها قدرة فول ، واحدة لديها منحل ، واحدة لديها ماكينة خياطة ، فهذا مسئولية الشئون الاجتماعية.

كان المشروع الذى يناقش خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، متناهية الصغر وهى خارج احتصاصنا وهى مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية.

موسى عبد المنعم أحمد

هناك تعليق بسيط جدا ، القضية اننى سأشير الى تعريف وزارة التجارة الخارجية انه لا يتعلق بالعمل فقط ، هناك دراسة عن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على ٣ معايير هى الايدى العاملة ، والاصول الثابته والمبيعات ، وليس شرطا توافر كل هذه المعايير ، ففى حالة توافر اى معيار من هذه المعايير فيعتبر هذا مشروعا صغيرا .

هناك شيء آخر ، هناك تفرقه بين المشروعات الصناعية والمشروعات الخدمية.

-ايضا هناك اشارة ونحن بصدد اصدار القانون ، أن يكون هناك آليه للتقييم والتجديد وتغيير التعريف.

بالنسبة لانشاء الهيئة أو الجهاز أعتقد أن انشاء مجلس تنسيق اعلى يضم الجهات المعنيه افضل طالما ان فكرة انشاء هيئة مرفوضة من رئاسة مجلس الوزراء لأنها ستحتاج وقتا واى جهاز أو وزارة أو الصندوق غير قادر وحده ان يتولى قضية الصناعات الصغيرة ، فكان الافضل مجلس تنسيق اعلى يضم الجهات المعنيه ، لكن طالما اننا فى نطاق القانون الذى سيصدر سيكون الصندوق

مشرفا ، ومن ثم فمن الافضل ان يتم انشاء مجلس تنسيقى من خلال الصندوق يشمل الوزارات والجهات المعنيه لوضع السياسات والتنسيق وتوفير الرؤية المتكاملة والمتابعة بين هذه الجهات .

عزمى مصطفى

يسعدنى وجودى فى معهد التخطيط الذى نتعلم دائما من ندواته ومجلته بصفة منتظمة ، من المهم ان انقل لكم الى اى مدى وصل القانون ، حيث كنت متابعا لكل مراحل القانون سواء فى مجلس الوزراء ومجلس الشورى ومجلس الشعب أو فى اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية والمنظمات الاهلية.

القانون ووفق عليه فى مجلس الشورى من حيث المبدأ ، ووفق على جميع المواد وخرج ، وذهب لمجلس الشعب ونوقش فى اللجنة الاقتصادية المنوطه بمناقشته ووافقت عليه من حيث المبدأ ثم وافقت على جميع المواد منذ يومين وقد أخذ مجلس الشعب بحوالى ٩٠٪ مما وافق عليه مجلس الشورى.

بسرعة لكى احيطكم علما الى اى مدى وصلنا ، أولا لفظ مشروعات هو الذى اتفق عليه وتمت الموافقة عليه واذا اردتم اى تفسيرات يمكن ذكرها ، استقر على مشروعات مابين مجلس الشورى، مجلس الشعب رغم أنه خرج من مجلس الشورى بلفظ منشآت ولكن اتفق على ان تكون مشروعات.

النقطة الثانية التفرقه بين الصغيرة ومتناهية الصغر ، بمنتهى البساطة لما ذكرها القانون ووضعها فى مادتين ، لأن نفس الاسباب التى جعلتنا نفصل الصغيرة فى جانب بعيدا عن الكبيرة والمتوسطة هى التى جعلتنا نفصل متناهية الصغر فى ناحية اخرى واذا رفضنا هذه لابد ان نرفض تلك، وانا هنا أوضح المفاهيم لان هذا القانون فى رأيى هو القانون الوحيد الذى له مذكرتان مذكرة ايضاحية خارجه من مجلس الوزراء وله مذكرة تفسيرية أو فلسفة القانون .

الموضوع الثالث موضوع التعريف وسأقول كلمه واحدة لكى لانختلف ، اى تعريفات في الدنيا ، والزميل العزيز من وزارة التجارة التى عملت حصرا غير عادى ، أ. أحمد عبد السلام اخذ منه ونحن اخذنا منه ، علما بان اى تعريف اما تعريف اجرائى أو تعريفى كمى ، القانون اخذ بالاثنين معا الاجرائى والكمى بمعنى هناك ارقام وهناك وصف.

بالنسبة لموضوع الصندوق الاجتماعى ، كان التسلسل الطبيعى كالآتى ، القانون خرج من

مجلس الوزراء وكان امامه جميع الخيارات ، أن تكون أحد الوزارات مسئولة وكان البديل المطروح الآخر ان تكون جهة جديدة وقد رفض موضوع الجهة الجديدة لاستغراقه وقتا طويلا لا تتحمله الحاجة الملحة لتنسية الصناعات الصغيرة وبالتالى اتفق على ان يكون جهاز قائم بالمفاضلة بين الاجهزة القائمة وجميع الوزراء موجودين اتفق على ان يكون الصندوق الاجتماعى جهة الاختصاص .

اتفق مع الزميل العزيز د. حامد ان المهمة ثقيلة جدا ولذلك المقصود وفى كل القوانين فى العالم يقال جهة اختصاص ولذلك كلمة الاب الشرعى ليست صحيحة ، شرعية تنمية المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة ان يشارك فى التنمية الجميع ، الصندوق الاجتماعى لديه ميزه وهناك ورقة مقدمة من الصندوق لمجلس الوزراءالتى اخذ بها أنه يعمل بسياسة المشاركة فى التنمية ، ومثلما تفضل د. حامد وقال ان كل المشروعات متناهية الصغر تقوم بها جميعات اهلية ، جمعية رجال أعمال الاسكندرية ، وجمعيات القطاع المدنى وبالتالى اختيار الصندوق كجهة اختصاص ، كجهاز تخطيطى وتنسيقى وهذا مذكور فى المادة الرئيسية بالاصدار.

هذه ٤ بنود واضحة فى القانون ، حسمت الى حد كبير موضوع تعدد الجهات وموضوع التعريف.

عبد الفتاح ناصف

أود التعليق على موضوع متناهية الصغر ، اذا كان لدينا الغالبية الساحقة من المشروعات الصغيرة ، مشروعات العمالة فيها اقل من ١٠ أو اقل من ٥ عمال ايا كان التعريف لمتناهية الصغر، ليس لدينا حصر شامل عنها ولا يوجد اطار فيه معنى الشمول الاحصائى الذى يساعدنى ان اصل لاى منشأة من مرسى مطروح غربا الى اسوان جنوبا وانا فى حاجة الى قيام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بهذه المهمة التى لايقوم بها الا هو ويجب ان يقوم به كمشروع قومى لمعرفة خريطة الصناعة المصرية .

هناك ٢٠-٣٠ مشروع كبار محفوظين هى المغطية على القطاع الصناعى وتترك الغالبية العظمى، هذا هو هدفى الاساسى وليس الضد، لو تم الحصر لجميع المنشآت ابتداء من تلك التى تشمل عاملا واحدا الى مليون عامل استطيع اوزعها توزيعات مختلفة وأطبق التعريفات التى اريدها.

بالنسبة للجهات لايختلف احد على ضرورة التنسيق دائما اقول ان احد مصائب الدول النامية ومنها مصر عدم التنسيق ، الجزر المنعزلة تقولها وتستمر ولا احد يعمل شيئا اذا كان الصندوق لديه القدرة على التنسيق وآليه التنسيق مع الجهات المختلفة خير وبركة ، وزارة التربية شغالة بكل المدارس الفنيه التنى اصبح عددها رهيب ومع ذلك نجد وزارة المواصلات تنشىء معهد البريد ، وزارة الصحة معهدا صحيا... الخ.

د. ممدوح يشكو فى الورقة المقدمة من أن هناك مشكلة فى التدريب فى مجال الصناعات الصغيرة هذا طبيعى ، من المسئول ؟ التدريب الحقيقى كان قديما ، كانت وزارة الصناعة فى مجال الصناعات التحويلية ، كان اشهر مراكز تدريب هى مراكز وزارة الصناعة ، حاليا وزارة القوى العاملة مسئولة عن مراكز التدريب التى اصبحت منتشرة على مستوى القطر ، كيف ننسق ولازالت الوزارات كل يريد أن يعمل لديه تدريبا ، كيف ننسق تنسيقا حقيقيا لصالح هذا البلد؟

اذاً التنسيق هو المشكلة ، انا لست ضد اى جهة فى مصر ، اى جهة تتحمل هذه المسئولية ولديها القدرة نضرب لها تعظيم سلام لأنها مهمة فى منتهى الخطورة ، فاذا كان الصندوق الاجتماعى قادرا على القيام بالمهمه ، اختاروه لأنه موروط وشغال حتى اذنيه فى عملية الصناعة ، لكن هل يستطيع اجراء وتنفيذ عملية التنسيق بفاعلية ؟ هذا هو السؤال؟

ممدوح الشرقاوى

سأتحدث فى هل الصندوق الاجتماعى يصلح أم لا؟ وسأربطه بالكلام الذى قيل من المهندس عزمى والاخوة الآخرين فى تصنيع الالات والمعدات.

الصندوق الاجتماعى له خبرة ، لكن خبرته أساسا تتركز فى حل مشكلة البطالة للناس التى خرجت من عملية الخصخصة ، هذا هو المجال الذى انشىء من اجله ، حاليا أغلب المشروعات مشروعات فردية ، وحينما اتكلم عن الصناعة الصغيرة فهى تشمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية الصغيرة، غير أن المشروع هو فكرة تحت الدراسة أما المنشأة فهى كيان قائم وينتج.

عندما ننتقل للكلام الذى قيل لابد من وجود هيئة متخصصه لها قوة القانون للاتصال مع جميع الجهات ، رؤية استراتيجية ، ما الذى يجب عمله ، وما الذى لايجب عمله ، لها حق دراسة

العقود المبرمة مابين الشركات والمصانع الكبيرة المتعلقه بالصناعات الهندسية والالكترونية والشركات الأم فى الخارج لمعرفة الى أى مدى هذه العقود تشجع الصناعات الصغيرة أو لا تشجع ، ويتم ربط الحوافز التى تقدم للمنشآت الكبيرة بمدى مساعدتها على تنمية الصناعات الغصيرة .

اذاً لابد من وجود كيان قوى قادر على حمل عبء هذه الرسالة ، دراسة الصناعات القائمة ، تصنيفها ، ما الذى يصلح ، مدى ملاءمة التكنولوجيا ومدى الاستفادة منها ، ماهى الصناعات الكبيرة.

مثال بسيط اذا اتينا الى وزارة الانتاج الحربى لديها معهد لتدريب عدد كبير جدا من البشر ، لديها ايضا مصانع تعمل غسالات ، ثلاجات ، تليفزيونات ، ما الذى يمنع ان يحدد المصنع الحربى ، ماهى المنتجات الصغيرة التى يمكن ان يحتاجها من المصنع الحربى الكبير الذى يعمل فى المنتجات المدنية ؟ ويعد برامج التدريب ويربطها بالمشروعات الصغيرة ويخرج لى أشخاصا قادرين على اقامة هذه المشروعات ويربط بينه وبين الصندوق على تنفيذ هذه المشروعات ، من الذى يقوم بهذه العملية ؟

أعتقد أنه لابد من وجود هيئة مسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة وهذا ليس انتقاصا من شأن الصندوق ، الصندوق له هدف وخبرته محصوره فى مجال التمويل بصفة اساسية ، الصناعات الصغيرة تحتاج الى جهة تتولى مهمة ثقيلة جدا .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة لقد تعمدت ان اسأل هل يستطيع الصندوق القيام بالمهمة لكى استمع للاراء الموجودة لأن ما أعرفه عن الصندوق فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة كانت مهمة انشاء بعض المشروعات ، جزء من المشروعات الصغيرة وتمويلها ، والصناعات الصغيرة كموضوع كما نرى ونتكلم ليس مجرد انشاء عدد من المشروعات وتمويل هذه المشروعات هى عملية كبيرة.

ماذا نقول ؟ نقول اما هيئة كما جاء على لسان د. ممدوح أو ما كان فى ذهن المهندس شراره ولم يفصح عنه بعد أو نقول ان نفس الجهاز ، الصندوق الاجتماعى يجب ان يطور نفسه ليقوم بهذه المهمة لأنه بوضعه الحالى لايستطيع وغير مهيىء له وان كنت أضيف الى ما قاله د. ممدوح أولا البطالة الناتجه عن الخصخصة ثم مواجهة البطالة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة بصفة عامه ، بمعنى طور أهدافه والتمويل الذى يحصل عليه تطور وزاد بسبب تطوير اهدافه ، لكن لكى ينسق كل

مايتعلق بالصناعات الصغيرة ، اما ان يضاف اليه اجزاء أو يطور ادارات ، لابد ان يبقى الصندوق كما سيصدر القانون أن يطور الصندوق من نفسه حتى يتحمل هذه المسئولية الخطيرة التى تتجاوز حتى مسئولية وزارة لصناعة حاليا ، هى أهم من وضع وزير الصناعة.

المهم يكون وزارة أو هيئة تسمى اى مسمى لكن تكون قادرة على أن تأخذ هذه المهمة الخطيرة وتنفيذها ، الصندوق بوضعه الحالى لا أعتقد ، مع كل تقديرى لجهده السابق ، انه مهيء للقيام به مباشرة ، يجب ان يطور نفسه تطويرا جديا ولو حتى يضم جهات اخرى قابلة للضم ، كيف يطور نفسه، هذه مشكلة الصندوق ، اذا كان حريصا فعلا على أن يحسن القيام بهذه المهمة الخطيرة ليس فقط للتنمية الصناعية بل للتنمية الشاملة فى مصر .

على جمال أحمد

اسمحوا لى ان اتكلم بصراحة، للاسف نحن نتكلم عن الصناعات الصغيرة التى تمثل بأى مفهوم وأى معيار اكثر من ٨٠٪ من حجم الصناعة فى مصر ، ومع ذلك لم نستطع ان نصل الى حل لها ومستمرين فى الحديث عنها لعشرات السنين ، والذين تكلموا بعدنا ونفذوا سبقونا على الرغم من أن امكانياتهم اقل كثيرا وهذه مأساة نعيشها .

أنا كواحد متعايش مع الصناعة ، وأحد رجال الصناعات الصغيرة وعايش في مدينة ٦ أكتوبر ورئيس جمعية تضم أكثر من ٨٠٠ مشروع ، للاسف الصناعة فى مصر تتعرض من ثلاث سنوات لمواجهة المشكلات القاسية ، وهذه مأساة بكل المقاييس اسبابها كثيرة ، أهمها الجهاز الحكومى لأنه لم يوجد آلية سليمه لإنقاذ الصناعة فى مصر ، هناك جهات متعددة تتحدث عن الصناعات الصغيرة ، وكلها تأخذ الوردة وتعلقها فى عروة الجاكت للاستعراض بها ، أرجو ان اعرف من حضراتكم جهة واحدة عملت شيئا ايجابيا لازالة عقبات الصناعات الصغيرة لايوجد للاسف فوزارة الصناعة دورها سلبى جدا وهو الدور السياسى الذى يجب ان تقوم به ، فنكون عمليين ونقول إننا أمام مأساة فعلا منذ ٣ سنوات ومازالت مستمرة ، والصناعة فى مصر تواجه مشاكل قاسية.

لدى أمثلة احصائية فعلية حديثة عملتها جمعية المستثمرين فى مدينة ٦ أكتوبر عن توقف المصانع ، توقف لدينا ١٥١ مصنع حوالى ٢٨ مصنع تحولوا الى مخازن بمعنى انها توقفت وهذه نسبة تمثل أكثر من ٢٥٪ من المصانع القائمة.

المصانع الشغالة حاليا تعمل بطاقة من ١٧-٧٠٪ اعلاها ٧٠٪ وهو مصنع يصدر منتجاته ، اذا قلنا المصنع يشتغل بطاقة انتاجية ١٧٪ أو تزيد بنسب بسيطة فهو مصنع مؤهل للتوقف والافلاس ، نحن نتكلم عن مصانع وهى شريحة من المصانع الموجودة فى مصر ، المأساة كبيره ، يجب ان نخرج عن حيز الكلام ، واذا كان هنا لقاء يجب أن نكون ايجابيين وأن نوصل صوتنا وللأسف انا والمهندس مجدى فقط من الموجودين نمثل رجال صناعة ايدينا فى النار ونمثل ناس تعبانه، ان لم يكن هذا اللقاء الجاد يطلع صوتنا كصرخة عالية توجه للمسئولين فى شكل الم فعلى وجاد بدون خوف نصبح كأننا لم نعمل شيئا ، مذكرة تصل لكل المسئولين هذه هى مشكلتنا وهذا هو الحل، ونحن لدينا حلول.

أنا أرى المطلب وقد تحدثنا فيه جميعا انشاء هيئة قومية لانقاذ الصناعات الصغيرة يشترك فيها متخذ القرار مع الذين يعانون من المشكلة بالاضافة للصندوق الاجتماعى ،وكذلك كل الجهات التى يمكن ان تساهم فى حل المشكلة بشكل ايجابى وفعال والاسنقدم الدواء للمريض بعد أن يموت.

نحن كتفنا المصنع من يديه ورجليه ونقول له انطلق ، لابد أن نرفع العقبات الموجودة ، ليس بقانون ولكن بفكر متطور وحديث عملى فيه مسئولون لحل المشكلة.

فادية عبد السلام

بداية نود أن نشير الى حقيقة أن موضوع التراخيص المؤقته بالنسبة لقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الحمد لله تم حله وتحول الى ترخيص نهائى ، فأود أن أعرف بالنسبة لمشروع قانون المشروعات الصغيرة هل استمر نظام منح التراخيص المؤقته للمشروعات الصغيرة لحين الحصول على الترخيص النهائى؟

عزمى مصطفى

الحقيقة أنا مصر بأننا فى جلسة علم ، ودائرة حوار نساهم فيها ونتعلم فى نفس الوقت ، وزميلى المهندس على جمال قال إننا لانريد ان تكون جلسة تنفيس وكلنا غاضبون ولايوجد أحد سعيد بمعدلات التنمية التى تتحقق.

لكن أود القول إنه لايمكن اختزال مشكلة الصناعات الصغيرة فى اى جزئين من الثلاث

جزئيات التى اخذت منا وقتا طويلا وهى موضوع الجهات والاختصاص والتعاريف ، بالعكس فان اخطر ما فى الورقة التى اعدها د. ممدوح الشرقاوى القيمة جدا البند الثالث والرابع وهما تحديث الصناعة والتعاقد الجزئى.

بالنسبة للتشريع ، اذا انتظرنا حل كل مشكلة بتشريع لن ينفع ، فالتشريع هو الحل الاخير الذى يحب أن نعود اليه فى حل اى مشكلة ، وبالتالى سأعطى مثالا ، نحن كمفكرين ورجال اقتصاد وتنمية ننساه ، نحن نتكلم فى جهة الاختصاص وأنا لدى اى انجاز اما اعمله باجراءات بلجان واجتماعات وقرارات أو أعمله بتنظيم مؤسسى اذا كان موضوعا كبيرا ، هل يعقل أن يكون لدى مشروع قومى كبير واستثماراته بمليارات وأكبر من السد العالى وأحله باجراءات ولجان أعمل له مؤسسة قادرة ونتكلم فى جهة الاختصاص للمشروعات الصغيرة كل هذا الوقت، هل وصلت الرسالة أم أوضحها أكثر ؟

عندما نتكلم عن جهة الاختصاص نقول الصناعات الصغيرة لايمكن ولاتوجد جهة واحدة قادرة بطبيعتها على مسئوليات تنميتها وتمويلها والتخطيط لها وحل مشاكلها فهذه قضية محسومه حتى فى الجهات التى اتخذت فيها وزارة ، وزارة الصناعة والتجارة هى المختصة ، لو هناك بلد فيها وزارة صناعة فقط لن تستطيع عليها ، لكن لابد من دمج الاثنين الصناعة والتجارة.

مجدى شرارة

بسم الله الرحمن الرحيم .. انا سأتحدث كجندى فى خط النار وليس ايدى فى المياه الباردة ، لن اعرج على التعاريف لكى لا نضيع الوقت ولكن سوف ادخل الى النقطة المهمة وهى من الجهة المسئولة ؟ ماهو موضوع القانون ؟

نحن أول منظمة غير حكومية اعتقد فى مصر كلها تدخل قانونا الى مجلس الشعب ، فنحن لنا قانون داخل مجلس الشعب ، نوقش فعلا داخل لجنة الاقتراحات والشكاوى ، وخرج الى اللجنة الاقتصادية وسوف يناقش مع الذى قدمته الحكومة ، ولنا الفخر فى هذا أن نأتى ونقول سنعمل قانون للصناعات الصغيرة ، لأن مشروعنا هذا منذ عام ارسلناه لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وقدمناه لأعضاء مجلس الشعب وقلنا لأول مرة يطلع قانون من تحت لفوق وهذه هى مشكلتنا الاصلية وهى كيف نخرج قانونا يخدم اصحاب المصلحة ، ونحن سميناه قانون اصحاب المصلحة ، ماهى

مشاكلنا ؟

لكى نصيغ هذه القانون أو نصيغ هذه المواد لم نضعها اعتباطا ، نحن عقدنا ٦ مؤتمرات فى ٦ محافظات منهم مؤتمر اخذ المدن الجديدة كلها لكى اعرف مشاكل ومعوقات الاستثمار ، ومن بين مشاكل ومعوقات الاستثمار فى المشروعات الصغيرة طلعنا منهم مواد القانون ، اذا الحكومة هنا عندما اختارت الصندوق الاجتماعى ، تعظيم سلام للصندوق الاجتماعى لأنها الجهة الحالية التى لها آلية لا استطيع ان انكرها ، ولأنه منتشر فى جميع أنحاء مصر ، لكن هل يستطيع ان يقوم بهذه المهمة ؟ انا أقول لا واستحالة بالتجربة.

نحن قلنا نريد عمل هيئة ، هيئة يدخل فيها الصندوق الاجتماعى كمشرف ، لكن ايضا يضم اليها اصحاب المصلحة وها نحن الصناع لكن مع احترامى للسادة الاساتذة الاكاديمين الجالسين فى المكاتب لايصيغون القانون ، وهم لايعلمون ما الذى حدث لى ، لكى أعمل مشروعا صغيرا لابد أن أمر على ١٦ قانون و ٢٦ جهة ، واستحدثوا الغرفة التجارية اخيرا.

نحن بصدد اصدار قانون ، ماذا نستطيع ان نفعل سنجاهد لاننا الذين سيقع عليهم الضرر ، سنجاهد ولدينا علاقات مع اعضاء مجلس الشعب لدينا لوبى جيد ونحاول توصيل صوتنا لصانع القرار وعملنا ندوة الاسبوع الماضى فى بور سعيد وارسلنا مخرجاتها الى السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ،ان هذه طلباتنا لكى ينظروا فيها وهم بالفعل سينظرون فيها .

لكنى أود أن أعود الى كيفية عدم استطاعة الصندوق الاجتماعى القيام بالدور المطلوب ، وقد اخذنا بجانبه هيئة الاستثمار وقصة الشباك الواحد للتجارة الخارجية.

عندما نعمل قانونا كمنظمة اهلية ، الحكومة اصبحت موضه وهوجه ، موضة الصناعات الصغيرة وهوجة الصناعات الصغيرة كل الدنيا تعمل فى الصناعات الصغيرة ، فجأة كلنا نريد وضع الوردة لكن هم يريدون وضعنا فى جيبهم واخص اتحاد الصناعات الذى يعمل لجنة للصناعات الصغيرة ونحن المنوطون ، يمكن ان يعمل لجنة للتكامل مع الصناعات الصغيرة وهذا شىء جيد ، فكر راقى ، لكن تعمل لجنة تتحكم ، نحن ننحت فى الصخر ، اذا لم يأتى لنا أحد من فوق ، من عند ربنا ، يفوقنا ونفوق معه لن ينصلح حالنا ، واذا صدر القانون ، ونحن نحاول ان نضيف اليه بعض المواد – بشكله العام ولم يعملوا هيئة ، وانا قلت الصندوق له آليات لانه منتشر فى جميع المحافظات

يستطيع ان يدعم انما لابد ان تكون هيئة اكاديميين ، مع الصناع الذين يدهم فى العمل ، لابد ان تكون هيئة من الاكاديميين ، والصناع والمنظمات الاهلية والبنوك .

على جمال أحمد

اعتقد اننا متفقون جميعا على أن هناك مناخا سيئا للاستثمار فى مصر وطاردا للاستثمار، وفى نفس الوقت نطالب باستثمار اجنبى يأتى لمصر.

الحقيقة أرى أن المطلب الرئيسى الذى اتفقنا عليه انشاء كيان تحت أى مسمى يشترك فيه الجميع.

المحور الثانى : غياب المناخ الفعال للتوسع في الصناعات الصغيرة

محمد السعيد صالح

فى البداية فاننى سعيد أن اكون موجود فى معهد التخطيط القومى وفى دائرة حوار حول مصر وتحديات المستقبل، والصناعات الصغيرة والمتوسطة من ابرز واهم العناصر الرئيسية فى ج م ع التى توليها الدولة اهتماما كبيرا ووزارة التجارة الخارجية ممثلة فيها هيئة المعارض والاسواق الدولية ، لها دور رئيسى ودور محورى فى تنمية الصناعات الصغيرة

فى البداية سوف اتكلم عن المعارض، فالمعارض هى الاداة الرئيسية أو ستظل احد الادوات الرئيسية للترويج للمنتجات بصفة اساسية بالتعاون مع كافة الاجهزة المعنية فى وزارة التجارة الخارجية وكذا باقى الوزارات الاخرى

نحن نعمل خطة معارض، هذه الخطة تاخذ جهدا كبيرا يحتاج الاعداد لها ٦ اشهر متصلة وسأعطى بعض المعلومات فى ايجاز

الخطة لها اطراف كثيرة ، فى البداية نحضر من كافة سفاراتنا فى الخارج ومكاتب التمثيل التجارى كافة المعارض التى تقام فى هذه الدول خارج ج م ع مصنفة ، ماهى المعارض العامة ؟وما هى المعارض المتخصصة؟ والمعارض ذات الطبيعة الخاصة ، نأخذ تقييم هذه المعارض من سفارتنا فى الخارج علاوة على خبرتنا التى اكتسبناها فى هذا الاطار وهذه هى النقطة الاولى.

النقطة الثانية حصر كافة الجهات المعنية بالتصدير سواء جمعيات المستثمرين ، اتحاد الصناعات ، الغرف التجارية ، المؤسسات ، جمعيات رجال الاعمال ، صناعات صغيرة ، كل الوحدات الانتاجية نجمعها ونعرف نوعية منتجاتها وما هو المستهدف منها ، كل واحد ينتج منتجا معينا له سوق معينة ، فنعرف الانتاج ومتطلباتة من الناحية الدولية .

بعد ذلك نأخذالاتفاقيات الدولية الموقعة بين مصر وكافة دول العالم ، فهناك اتفاقيات يمكن بمقتضاها نصدر لدول مثل لبنان بدون جمارك ، هناك أشياء تفضيلية فى هذه الاتفاقيات نضعها نصب اعيننا

النقطة الرابعة أخذ توجيهات السيد وزير التجارة الخارجية وتوجيهات الدولة فى الاعتبار ، ما هى الدولة المستهدف التحرك نحوها فى هذا الاتجاه ؟

من خلال هذه المحاور الاربعة التى تتجمع لدينا فى هيئة المعارض ، نجمع مسئولين من كافة الوحدات الانتاجية وأيضا القطاع الخاص والمؤسسات والتنظيمات ونجلس سويا لعمل دراسة لكل هذه الاوراق ، نعمل تباديل وتوافيق لكى نصل الى خطة مبدئية ، هذه الخطة تعرض على الجميع ثم بعد ذلك نعطيهم فرصة للحوار والمناقشة ثم يرجعون الينا مرة أخرى بالتصور النهائى ، بعد ذلك توضع الخطة فى صورتها النهائية ثم نناقشها معهم ، عندما تعتمد الخطة تعلن ونحن كهيئة المعارض والاسواق الدولية نبدأ تنفيذها ، مرة اخرى تعتمد من السيد وزير التجارة الخارجية ، ثم يبدا بعد ذلك الاعلان عنها على كافة مستويات الدولة .

بالنسبة للمعالم الرئيسية للخطة هناك خطة للمعارض الخارجية وهى المعارض التى تقام خارج ج م ع تغطى ٥٠ معرضا وهذه المعارض تغطى معظم الدول الاوربية والدول الافريقية بصفة اساسية لان هذا بدأ كتوجيه من فترة طويلة ، ايضا الدول العربية والامريكية وآسيا ، فخطتنا تغطى كل هذه الاتجاهات، احيانا هناك معارض سياسية ، مثلا لأن مصر عضو فى مجموعة ال ١٥ فيطلب منا المشاركة فى هذه المعارض وهى مشاركة سياسية فى المقام الاول وان كان يعود بالنفع العام على الاقتصاد القومى من خلال المشاركة .

المعارض الداخلية لدينا سلسلة كبيرة من المعارض الداخلية عملنا برنامجا جديدا اسمة Nile Expo يغطى حوالى ١٤ معرضا متخصصا ، المعارض المتخصصة تغطى كافة اوجة القطاعات

الانتاجية فى ج م ع وهذا البرنامج عملناه فى المعارض الخارجية كما نعملة فى المعارض الداخلية ، علاوة على معرض القاهرة الدولى والمعارض الاخرى ذات الاهمية بمكان

هذه المعارض ، لدينا فى وزارة التجارة الخارجية عملت المجالس السلعية وهى مهمة لاقصى درجة ممكنة لانها تجمع الصناع وتجمع المنتجين فى مجالس واحدة لمناقشة مشاكلهم ونحن ننسق معهم تنسيقا مباشرا فى مثل هذه الامور ، عندما تعتمد الخطة تعلن ، نحن كهيئة المعارض والاسواق الدولية نبدأ تنفيذها ويتم تنفيذها بنسبة ١٠٠٪ وفى بعض الاحيان تنفذ الخطة بنسبة ١٢٠٪، ١٣٠٪ بالمعارض الاضافية التى تضاف فى هذا الاطار

هنية المعارض هيئة حكومية ، لكن هيئة اقتصادية لاتأخذ تمويلا من ج م ع ، نحن نعتمد في التشغيل على مواردنا الذاتية التى نحصل عليها نتيجة تشغيلنا للمعارض ، والهيئة حاليا حدث فيها تطوير كبير جدا فى الفترة الماضية سواء فى التطوير أو اقامة صالات جديدة ، تكييفات مناطق زراعية ، خدمات وأشياء من هذا القبيل وأصبحنا نحقق عائدا للدولة يصل الى ٧ مليون جنيه سنويا تأخذه الدولة منا فى المرحلة الاخيرة وهذا غير مطلوب فالمفروض ان يرجع للهيئة لاستكمال عمليات التطوير.

من هذا المنطلق ولأهمية المعارض ، تقدم الهيئة دعما ماديا وفنيا لكافة المنتجين والمشاركين ، فى المعارض العامة نعطى دعما حوالى ٢٥٪ من التكلفة الاجمالية ، بينما يصل الدعم فى المعارض المتخصصه من ٥٠-٧٥٪ ، فى معرض القاهرة الدولى نحن نبيع المتر للاجنبى بسعر ١٢٠ دولار ، بينما نعطيه للمصرى بسعر ١٠٠ جنيه ، وهو يبين مقدار الدعم الذى يصل الى ٧ أضعاف الذى نقدمه فى هذا الاطار ، وبالمناسبة المعارض التى يقيمها القطاع الخاص أقل سعر يصل إليه المتر هو ٨٠٠-٩٠٠ جنيه ، وهذا يظهر مدى الدعم الكبير الذى تقدمه الهيئة لهذه المعارض.

بالنسبة لشباب المصدرين وهم جزء من حوار اليوم ، البرمجيات نعطيهم ٣ معارض بالمجان ، ٣ معارض متكامله بالمجان فيما عدا الاقامة وتذاكر السفر ، وهو يختار ٣ معارض ، نحن نقدم ايضا دعما فنيا للمعارض ، كل شاب يأتى يتقدم لنا فى هيئة المعارض نحضر له الفيزات ، نحجز لهم الطيران ونأتى له بخصم عليها ، نحجز له بالفنادق الخارجية واعطائه معلومات عن الدول التى يقام فيها المعرض.